

عمر الطبطبائي يسأل عن تأهيل شركة متهمه بالرشوة لمشروع كبد للنفايات الصلبة

إعلامية، والتي تم على أثرها فسخ عقدها دون لجونها للقضاء».

وسأل الطبطبائي كيف تم قبول تأهيل هذه الشركة المفضلة من قبل المستشار العالمي للمشروع والهيئة، وما هي الإجراءات ونتائج التقييم والمعلومات الدالة على تأهيل تلك الشركة؟ هل تم اللجوء للجنة التظلمات من قبل التحالفات الأخرى؟ إذا كانت الإجابة بنعم، كم بلغ عدد تلك التظلمات؟ وهل كان للجنة التظلمات أي نتائج وتوصيات؟ وهل تم قبولها من الهيئة أو اللجنة العليا بالأخذ بتوصيات لجنة التظلمات؟ مع تزويدي بكافة المستندات الدالة على المعلومات والإجراءات التي تمت بهذا الخصوص.



عمر الطبطبائي

استشاري المشروع هي 250 مليون دينار كويتي، علماً بأن هذه الشركة المتحالفة والتي تم تفضيلها بواسطة الهيئة تورطت بفضيحة رشوة كبرى في مشروع مشابه بمملكة البحرين الشقيقة وقد أعلن عن ذلك في عدة قنوات

تقدم النائب عمر الطبطبائي بسؤال إلى نائب رئيس مجلس الوزراء وزير المالية أنس الصالح عن تأهيل شركة متهمه بالرشوة في البحرين لمشروع كبد للنفايات الصلبة. وقال الطبطبائي في سؤاله: «نمى إلى علمنا أنه وفي تاريخ 4/ 5/ 2017 قامت هيئة الشراكة بمخاطبة التحالفات المتنافسة على مشروع كبد للنفايات الصلبة، مفضلة الشركة الأعلى كلفة بعرض سعر 353 مليون دينار كويتي بزيادة تقدر بـ 110 مليون دينار كويتي عن أقل الأسعار للتحالفات المتقدمة وهو 242 مليون دينار كويتي، وبنسبة تزيد على 46 في المئة عن أقل الأسعار، مع العلم أن الكلفة المتوقعة للمشروع من قبل

الحويلة يستعجل الانتهاء من تنفيذ مشروع طريق الوفرة

جدد النائب الدكتور محمد الحويلة مطالبته لوزير الأشغال العامة عبدالرحمن المطوع بسرعة الانتهاء من تنفيذ مشروع طريق الوفرة «طريق 306» والذي يعد الشريان الأساسي لمدينة صباح الأحمد، بعد توقف العمل فيه، حيث يخدم هذا الطريق كثير من الأسكن التي يقصدها المواطنون بشكل يومي ويعد من الطرق الحيوية التي يسلكها موظفو شركات النفط، ويستخدمه أصحاب اسطبلات الخيل والمزارع وسكان مدينة صباح الأحمد، وأن يكون مطابقاً للمواصفات والقياسات المطلوبة وتزويده بكافة الخدمات والعمل على وضع سياج على طول الطريق للحد من الحوادث. وأكد الحويلة حرصه على متابعة كافة المشاكل والمعوقات التي تواجه اهالي مدينة صباح الأحمد، موضحاً أن المناطق السكنية الجديدة تحتاج إلى متابعة لكافة الخدمات لها، وخاصة مدينة صباح الأحمد والتي تحمل اسم صاحب السمو أمير البلاد، والتي يتوقع أن تستوعب 124 ألف نسمة، مؤكداً استمراره ومتابعته مع جميع الجهات لالتهاء من كافة احتياجات المدينة.

مجلس الأمة في دور انعقاده الأول ... 35 جلسة و89 تشريعاً و4 استجابات

وناقش 68 رسالة وارده وشكل 26 لجنة برلمانية، منها 11 لجنة دائمة و15 مؤقتة و3 لجان للتحقيق.

ووافق مجلس الأمة في دور الانعقاد الأول على 355 توصية، منها 344 توصية وردت في تقارير لجنة الميزانيات والحساب الختامي عن الحسابات الختامية وربط ميزانية الوزارات والإدارات الحكومية والجهات والهيئات المستقلة والمحلفة. فيما وافق المجلس على 11 توصية أقر نظر 3 طلبات مناقشة عن الوضع الرياضي وقضية حلب والإيداعات المليونية. وأصدرت لجان المجلس خلال دور الانعقاد الأول 523 تقريراً، وتم تكليفها بـ 35 تكليفاً من المجلس. أما أنشطة النواب فقد قدم خلال دور الانعقاد الأول 1153 سؤالاً، و529 اقتراحاً بقانون و716 اقتراحاً برغبة، وقدم النواب 5 طلبات مناقشة و4 استجابات. وأصدر بياناً واحداً في جلسة خاصة كانت مقررة لمناقشة قضية حلب السورية.



من جلسات دور الانعقاد الأول

عن 10 نواب، ووافق المجلس على 7 طلبات، ولم يوافق على رفعها في 8 طلبات، ولم يبت في طلب واحد في جلسة 1 فبراير 2017. وتنوعت مواضع طلبات رفع الحصانة ما بين 4 قضايا جنح مباحث إلكترونية و4 قضايا جنح مرني ومسموع ومثلهما قضايا جنابات المباحث وقضيتي جنح مباحث وقضية لكل من جنابات المباحث، أمن دولة، شعيب المويزري، وانتهى بالاكْتفاء بالمناقشة. ونظر مجلس الأمة في دور الانعقاد العادي الأول من الفصل التشريعي الخامس عشر، 16 طلباً برفع الحصانة

النائبان شعيب المويزري ورياض العدساني استجاباً آخر إلى سمو الرئيس، وانتهى الاستجوابان بتشكيل لجنة ثلاثية لدراسة محاور الاستجوابين. وواجه وزير الإسكان وزير الدولة لشؤون الإسكان ياسر أبل استجاباً مقدماً من النائب شعيب المويزري، وانتهى بالاكْتفاء بالمناقشة. ونظر مجلس الأمة في دور الانعقاد العادي الأول من الفصل التشريعي الخامس عشر، 16 طلباً برفع الحصانة

في إحصاء لأعمال مجلس الأمة وأنشطة النواب خلال دور الانعقاد الأول من الفصل التشريعي الخامس عشر الذي انتهى منذ أسبوعين، سجل المجلس 35 جلسة، منها الجلسة الافتتاحية و12 جلسة عادية، ومثلها تكميلية، و6 جلسات خاصة و3 جلسات سرية وواحدة ختامية. وانجز المجلس خلال الجلسات 89 تشريعاً، منها 7 قوانين عامة منها إنشاء محافظة مالية وقانون الأحداث وتعديل قانون العمل الأهلي وحالات الطعن والتمييز ومكافآت العسكريين وكادر المعلمين، وقدم خلال دور الانعقاد 4 استجابات الأول قدمه النواب الحميدي السبيعي والدكتور وليد الطبطبائي وعبد الوهاب الباطين، وانتهى باستقالة الوزير قبل جلسة طرح الثقة. وقدم النواب وليد الطبطبائي وشعيب المويزري ومحمد الخليل استجاباً إلى رئيس مجلس الوزراء سمو الشيخ جابر المبارك، وقدم

وليد الطبطبائي لتزويد مراكز الخدمة بكاونترات لـ «ذوي الإعاقة»

لا يتجزأ من كيان المجتمع، اقترح تزويد مراكز خدمة المواطن بكاونترات خاصة تتبع الهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة لتقديم الخدمات والتسهيلات اللازمة لذوي الإعاقة».

تقدم النائب الدكتور وليد الطبطبائي باقتراح برغبة بتزويد مراكز خدمة المواطن بكاونترات خاصة تتبع الهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة. وقال الطبطبائي في اقتراحه: «تيسيراً وتسهيلاً

على الأشخاص ذوي الإعاقة، وتخفيفاً للضغط على الهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة، حتى تتم معاملاتهم بأسرع ما يكون مما يضيف إلى رصيد الدولة من الاهتمام بهذه الفئة والتي تعتبر جزءاً

الظفيري: «الأولويات» لم تتلق طلباً بإدراج قانون التجنيس كأولوية

مناقشة القانون وإقراره. وقال: «كما ذكرت سابقاً فإن اللجنة لم يصلها كتاب استعجال بتقديم مناقشة المقترح من اللجنة المختصة كما هو معمول به، وإضافة إلى ذلك فإن مقترح التجنيس كان مقراً على جدول أعمال جلسة يوم الأربعاء قبل فسخ دور الانعقاد إلا أن الجلسة لم تنعقد بسبب عدم اكتمال النصاب، ومن كان حريصاً من النواب على إقرار المقترح فمن الأولى به أن يحضر الجلسة المقررة لمناقشته».

من جهة أخرى، توجه النائب ثامر الظفيري بسؤال إلى وزير الأشغال العامة عبدالرحمن المطوع حول خطة



ثامر الظفيري

الاعمال وفق ترتيبها الزمني، ومن يحرض على إقرار مقترح فإنه يرسل كتاباً إلى اللجنة يطلب فيه الاستعجال في

أوضح رئيس لجنة الأولويات البرلمانية النائب ثامر السويط الظفيري أن من النواب من يريد تحميل اللجنة قصوره التشريعي، مبيناً أنه بشأن قانون التجنيس الذي قدم فإنه لم يتم إرسال أي كتاب إلى اللجنة من قبل اللجنة المختصة بخطرها بالانتهاء من التقرير ويطلب منها إدراج التقرير كأولوية على جدول الأعمال. وأضاف السويط في تصريح صحفي أن المعمول به في جميع لجان مجلس الأمة أنها بعدما تنجز تقارير مشروعات القوانين فإنها ترسلها إلى لجنة الأولويات لتتخذ دورها في جدول

إتلاف 21 طناً من المواد الغذائية منتهية الصلاحية في العاصمة

جانب تحرير 39 مخالفة اعلان و71 مخالفة اغذية، وغلق 4 محال إلى جانب توجيه 23 تهمةً بالالتزام بلوائح البلدية. ونوه إلى أنه تم توجيه 64 إنذاراً داخل العقار وإزالة 53 تعدياً على أملاك الدولة.

الماضي خلال حملات تفتيشية على المحال والأسواق المركزية. وأوضح رئيس فريق الطوارئ بالعاصمة بالإصابة أحد أبحرهم أن مفتشي الفريق رفعا وإزالوا 481 إعلاناً مخالفاً من الشوارع والميادين إلى

أعلنت إدارة العلاقات العامة في بلدية الكويت أن فريق الطوارئ بفرع بلدية محافظة العاصمة نجح في مصادرة وإتلاف 21 طناً من المواد الغذائية منتهية الصلاحية في العاصمة خلال شهر مايو



أجمل عيد وأحلى صيف ... في سيشيل الجليعية

لا تطوفكم احتفالات العيد مفاجآت وايه

للحجز والاستفسار اتصل على:

1844444

22942640 - 99696945 / 46

Follow Us:    seashell.resort SeaShell Resort SeaShell Resort

www.seashell-kuwait.com

عسكر: حان الوقت لإلغاء «الجهاز المركزي» بعد فشله في حل قضية «البدون»

ولابد من التحرك واتخاذ الخطوات اللازمة التي من شأنها إيقاف هذا العبث في مشاعر الاخوة البدون إلى شبح الأمية بعدما كانوا محرومين من التعليم ومن الطبابة والتوظيف واستخراج شهادات الميلاد والوفاة وغيرها من الوثائق. وأكد أن كل أبناء البدون يواجهون حالياً إشعب صور المعاناة والحرمان من أبسط حقوقهم الإنسانية في ظل رفض الجهاز تجديد بطاقاتهم الأمنية ومحاولة إعادة القيود التي لاتستند على أدلة وبراهين. وقال ان الوضع الذي يواجهه حالياً البدون لا يمكن قبوله

إلى الأذهان سنوات الحصار التي فرضت على هذه الفئة خلال فترة التسعينات عندما تعرضت أجيال من البدون إلى شبح الأمية بعدما كانوا محرومين من التعليم ومن الطبابة والتوظيف واستخراج شهادات الميلاد والوفاة وغيرها من الوثائق. وأكد أن كل أبناء البدون يواجهون حالياً إشعب صور المعاناة والحرمان من أبسط حقوقهم الإنسانية في ظل رفض الجهاز تجديد بطاقاتهم الأمنية ومحاولة إعادة القيود التي لاتستند على أدلة وبراهين. وقال ان الوضع الذي يواجهه حالياً البدون لا يمكن قبوله



عسكر العنزي

الضغوط غير الإنسانية عليهم. وقال في تصريح صحفي ان هذه الممارسات والإجراءات التي يتخذها الجهاز في تعامله مع قضية البدون أعادت

أكد النائب عسكر العنزي أن الوقت حان إلى إلغاء الجهاز ونقل مهامه إلى وزارة الداخلية بعد أن فشل فشلاً ذريعاً في إحراز أي تقدم في اتجاه حل هذه القضية الإنسانية التي سرت أعمار البدون وبالتالي جاء الوقت لإيقاف هذه المجزرة البشعة التي يرتكبها هذا الجهاز بممارساته غير القانونية. ودعا العنزي الحكومة إلى التدخل السريع لإيقاف الممارسات غير القانونية التي يرتكبها الجهاز المركزي لمعالجة أوضاع المقيمين بصورة غير قانونية بحق الآلاف من البدون ومنها إيقافه تجديد البطاقات الأمنية لفرض مزيد من

الدلال: هل تستطيع الدولة دعم مشاريع كبيرة في ظل حالتها المالية؟

ظل الأوضاع المالية للدولة «العجز المالي»؟ وهل تستطيع الدولة في ظل حالتها المالية أن تدعم مشاريع كبيرة على النحو الذي تمت الإشارة إليه في اللقاء المذكور مع تزويدي بزي وزارة المالية في هذا الشأن؟

حديث وزير شؤون الديوان الأميري بشأن استغلال الجزر الكويتية؟ وهل هي جزء من برنامج الحكومة أو خطة التنمية المقررة رسمياً وقانونياً؟ وهل تم عرض فكرة استغلال الجزر كما تم طرحها في اللقاء المفتوح لوزير شؤون الديوان الأميري عبر القنوات الرسمية والقانونية على أجهزة الدولة المختصة؟ وهل ورد إليكم ملاحظات الأجهزة المختصة في هذا الشأن وتحديداً وزارة التخطيط ووزارة الأشغال وديوان المحاسبة وإدارة الفتوى والتشريع والهيئة العامة للبيئة؟



محمد الدلال

القانوني القائم في مشاريع الدولة القائمة».

تقدم النائب محمد الدلال بسؤال إلى وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء وزير الإعلام بالوكالة الشيخ محمد العبدالله عن مشروع تطوير الجزر الكويتية. وقال الدلال في سؤاله: «تناولت الصحافة المحلية أخيراً حديث وزير شؤون الديوان الأميري الشيخ ناصر الصباح بشأن القيام بمشاريع تشغيلية في مجالات الاستثمار والسياحة والسكن في عدد من الجزر الكويتية ومدينة الحرير، كما تضمن الحديث التعاون المقترح والمطلوب بين دول الجوار كإيران والعراق إضافة إلى قيام المشاريع في الجزر على نحو مختلف قانونياً عن النظام